

جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن نيل متطلبات شهادة ليسانس

ميدان : علوم إقتصادية ، التسيير وعلوم تجارية

شعبة علوم إقتصادية تخصص : مالي ونقدي

بعنوان :

**دور المتابعة الميدانية والضمانات في تقليل مخاطر عدم
سداد القروض دراسة ميدانية في البنك الوطني الجزائري
لولاية غرداية**

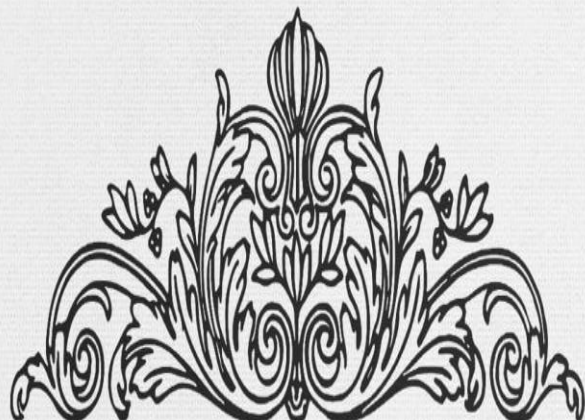
تحت إشراف الاستاذ:

الدكتور مصطفى طويطي

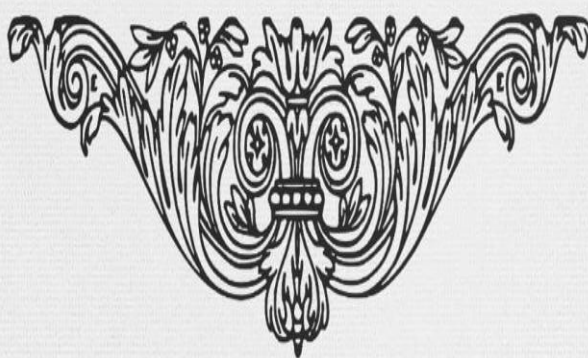
من إعداد الطالب :

أيوب جقاوة

السنة الجامعية 2026/2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المتابعة الميدانية و الضمانات في تقليل مخاطر عدم سداد القروض البنكية و الإجراءات المتبعة من قبل البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية حيال التعثر المالي ،اعتماداً على المنهجية العلمية الوصفية ودراسة الحالة باستخدام مجموعة من الأدوات ،

أفادت الدراسة الميدانية لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية ، وجود إدارة سديدة و راشدة في تسيير واسترجاع القروض البنكية من خلال استراتيجية وقائية تركز على التكامل بين المتابعة الميدانية والضمانات تعزيزاً لحفظتها الائتمانية في حركة مستدامة للأموال

الكلمات المفتاحية: المتابعة الميدانية ، الضمانات ، مخاطر عدم سداد القروض ، البنك الوطني الجزائري ،وكالة غرداية

Abstract:

"This study aims to highlight the role of field follow-up and guarantees in mitigating the risks of non-repayment of bank loans, as well as the procedures adopted by the National Bank of Algeria (BNA) in the Ghardaia province to address financial distress. Relying on a descriptive scientific methodology and a case study approach, various research tools were utilized.

The empirical study conducted at the Ghardaia branch of the National Bank of Algeria revealed the presence of sound and prudent management in administering and recovering bank loans. This is achieved through a preventive strategy anchored in the integration between field follow-up and guarantees, thereby strengthening the bank's credit portfolio and ensuring a sustainable turnover of funds."

Keywords: Field Follow-up – Guarantees – Loan Non-repayment Risks – National Bank of Algeria (BNA) – Ghardaia Branch.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر ورفان :

امتنان والتقدير :

{...ولئن شكرتم لأزيدنكم... } سورة إبراهيم الآية 7 - الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيد الكائنات ، وبعد

يسعدني في ختام هذا العمل المتواضع أن أتقدم بأسمى آيات الشكر و التقدير و الامتنان إلى كل من أسهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة ، ولا يسعني إلا أن أعرب عن خالص شكري وتقديري ل:

✓ المشرف الاكاديمي :نتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام الى أستاذي الفاضل الدكتور مصطفى طويطي على ما أولاني من توجهات قيمة ونصائح سديدة وصبر جميل طوال مراحل إعداد هذه المذكرة
✓ إطارات وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية : كما نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع إطارات العاملة بالبنك الوطني الجزائري بوكالة غرداية وأخص بالذكر السيد سيد على حسيني والأنسة أسماء قديسي على حسن الاستقبال و التوجيه

✓ العائلة الكريمة :عرفانا بالجميل ، أهدي شكري الخالص إلى من كانوا سنداً و دعماً في كل لحظة إلى أبي وأمي الذين لم يخلوا بالدعاء لي وتشجيعي ومساندتي إلى أخوات وإخواني كل باسمه وبجميل اسمه

شكر خاص :

✓ نتوجه بشكر خاص إلى السيد :مولاي أحمد على مساهمته المتميزة في دعم هذا العمل وفي الأخير نشكر كل من أمدنا بالمعلومة أو أعارنا كتابا أو شجعنا بكلمة، فالشكر موصول لكل يد أسهمت في هذا العمل .

أيوب جقاوة في 2026/05/23

الصفحة	العنوان
	الملخص
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-ب-ج	مقدمة
04	الفصل الأول :الأديبات النظرية والتطبيقية للدراسة
05	تمهيد
06	المبحث الاول : إطار عام حول مخاطر عدم السداد
06	المطلب الأول : مفاهيم حول مخاطر الائتمان
08	المطلب الثاني :أنواع وأسباب وخصائص المخاطر الائتمانية
10	المطلب الثالث: أسباب ظهور القروض المتعثرة في البنوك
16	المبحث الثاني : المتابعة الميدانية ودورها في تقليل المخاطر
16	المطلب الاول: مفهوم المتابعة الميدانية ودورها
17	المطلب الثاني: أساليب المتابعة الميدانية
17	المبحث الثالث : الضمانات ودورها في تقليل مخاطر عدم السداد
18	المطلب الأول: عموميات حول الضمانات
21	المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى الضمان
22	خلاصة
23	الفصل الثاني
24	تمهيد
25	المبحث الاول :منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

فهرس المحتويات

25	المطلب الأول :التأطير البيداغوجي والزمني للتربص
25	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
27	المبحث الثاني :الدراسة الميدانية وإجراءات سير التربص
27	المطلب الأول :عرض نتائج الدراسة
30	المطلب الثاني : تحليل وتفسير الدراسة الميدانية
39	خلاصة الفصل
41	الخاتمة
43	المراجع
48	الملاحق

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الشكل 01: يمثل تصنيف الديون المتعثرة	12
02	الشكل 02: يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية	29
03	الشكل 03: يمثل خطوات تقييم الضمان داخل البنك الوطني الجزائري بغرداية	34
04	الشكل 04: يمثل الاجراءات التي تستخدمها الوكالة في حالة عدم سداد الديون	35
05	الشكل 05: يمثل الإجراءات إعادة الجدولة	36

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	الملحق 01: يمثل استمارة معلومات العميل المرفقة بملف دراسة منح القرض	45
02	الملحق 02: يمثل استمارة معلومات العميل جزء الثاني	46
03	الملحق 03: يمثل رسالة إعدار الأول المرسل من طرف البنك الى العميل	47
04	الملحق 04: يمثل رسالة إعدار قبل المتابعة القضائية للعميل	48



مقدمة :

تعد القروض المصرفية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي وتحريك عجلة الاستثمار ، غير أن منح الائتمان يظل مرتبط بدرجة عالية من المخاطر ، خاصة عدم سداد القروض من طرف المقترضين وهو ما قد يعكس سلبا على استقرار البنك و ربحيتها

في ظل التحولات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتقلبات المالية التي شهدتها الأسواق أصبحت البنوك الجزائرية أكثر اهتماما بآليات الحد من المخاطر الائتمانية وتعزيز أساليب الرقابة والمتابعة .

تبرز المتابعة الميدانية تسمح للبنك بمراقبة الوضعية المالية والاقتصادية للمقترض والتأكد من حسن استعمال القرض في الأغراض المخصصة له ، إضافة الى الكشف المبكر عن الصعوبات التي قد تواجه المشروع الممول ، كما تشكل الضمانات البنكية عنصر أساسيا في حماية حقوق البنك وتقليل حجم الخسائر المحتملة عند تعثر العملاء سواء تعلق الامر بضمانات شخصية أو عينية ومن هذا المنطلق تكتسي دراسة دور المتابعة الميدانية والضمانات أهمية كبيرة في البيئة المصرفية الجزائرية خاصة مع تزايد الحاجة الى تحسين جودة المحافظ الائتمانية وتقوية إدارة المخاطر داخل البنوك وعليه يهدف هذا الموضوع الى إبراز مدى مساهمة المتابعة الفعلية والضمانات البنكية في تقليل مخاطر عدم سداد القروض المصرفية مع تسليط الضوء على واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية والتحديات التي تواجهها.

إشكالية الدراسة :

كيف يمكن تقليل مخاطر عدم سداد القروض باستخدام آليات المتابعة الميدانية والضمانات في البنك الوطني الجزائري وكالة غرداية ؟

ومن خلال ذلك يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

ما هو دور المتابعة الميدانية في تقليل التعثر ؟

ماهي النظام الضمانات التي يعتمد عليها البنك الوطني الجزائري؟

ماهي الاجراءات المتبعة في حال عدم سداد القرض ؟

فرضيات الدراسة :

بغية الاجابة على التساؤلات السابقة قمت بصياغة الفرضيات التالية :

دور الفعال لضمانات وقيمتها في تقليل مخاطر عدم سداد القروض

وجود متابعة ميدانية للمقترضين تسمح بتطبيق الاجراءات القانونية في حال عدم تسديد الدين

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة هذا الموضوع بالتحديد الى :

- تسليط الضوء على دور المتابعة الميدانية والضمانات للحد من ظاهرة التعثر وتعزيز سلامة المحفظة الائتمانية للبنوك
- دراسة طبيعة المخاطر الائتمانية وتصنيف أسباب تعثر القروض
- إبراز دور الزيارات الميدانية في الكشف المبكر للتعثر
- قياس العلاقة بين الجودة المتابعة الميدانية و انخفاض نسبة القروض المتعثرة لدى البنك
- إستعراض الضمانات وأنواعها ، وأهمية الضمان كأداة تكملة للقرض

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية دراسة هذا الموضوع في :

- معالجة إشكالية إقتصادية أي تطبيق دراسة على البنوك الجزائرية
- دعم الرقابة المصرفية وتقديم توصيات ضمنية لتفعيل دور الرقابة على البنوك

أسباب إختيار الموضوع :

أسباب ذاتية :

- التعرف على مصطلحات جديدة ومفاهيم
- الموضوع شيق ويبرز إمكانية تجرته على الواقع البنكي

أسباب موضوعية :

من العنوان نستخلص الاسباب التالية :

- معرفة دور المتابعة الميدانية في تقليل مخاطر السداد
- توضيح لأهمية الضمان في تقليل الخطر ، وتأکید على القرض
- التعرف على الخطر الائتماني وأسبابه

الحدود المكانية والزمانية :

الحدود المكانية : البنك الوطني الجزائري BNA لولاية غرداية 291،292

الحدود الزمانية : يقدر زمن التبرص الميداني بشهر كامل أي من 2026/04/01 الى 2026/04/30

منهج الدراسة :

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث ومحاولة اختيار صحة الفرضيات المقدمة، والمتمثلة في:

المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك بغية استيعاب والمساعدة على الفهم الدقيق لتقديم صورة واضحة لكل جوانب الدراسة، سواء تعمق الأمر تعريف الضمانات الائتمانية أو بدور المتابعة الميدانية في تقليل مشكل عدم تسديد القرض ،بينما تم دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي اعتمد على المقابلة الشخصية لرؤساء المصالح والموظفين مما سمح بتحصيل مجموعة من الوثائق والمعلومات المطبقة في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية المتمثلة في وكالة غرداية بفرعيها

صعوبات الدراسة :

من خلال إنجازه لهذا التقرير، اعترضتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- تحفظ الكبير عن البيانات لدى البنك محل الدراسة
- صعوبة الوصول الى مقابلة مسؤولين الاداريين للبنك

الفصل الأول
الأدبيات النظرية
والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

يعتبر موضوع المخاطر عدم سداد القروض البنكية أحد أهم المواضيع التي تزايد فيها اهتمام الباحثين ، نظرا لما تواجهه البنوك من تحديات المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا ، حيث نتجت عنها مجموعة من المتغيرات الساحة الدولية كالاتجاه نحو تحرير التجارة الدولية في جانب الخدمات المالية ، إن الوظيفة الأساسية للبنوك تتمثل في عملية منح الائتمان التي تعتبر من أهم وأخطر الوظائف التي تمارسها لأن تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين لديها . فهذا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيلة والحذر عند تقديم القروض للغير .

ونظر لأهمية عملية منح الائتمان تعتمد البنوك التجارية على طرق تقليدية ومبتكرة مسايرة للتطور التكنولوجي ، كما تركز هذه البنوك في نشاطها التمويلي على الائتمان لكونه يعطي أكثر مردودية ، ومعدل عائد مرتفع عن عملية استرجاعه.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق في المبحث الأول إطار عام حول مخاطر عدم السداد والمبحث الثاني المتابعة الميدانية ودورها في تقليل المخاطر والمبحث الثالث الضمانات و دورها في تأمين القروض.

المبحث الأول : إطار عام حول مخاطر عدم السداد

تعد الوظيفة الائتمانية العمود الفقري للنشاط المصرفي والقناة الرئيسية التي من خلالها تلعب البنوك دورها كوسطاء ماليين في الاقتصاد. ومع ذلك، فإن هذه الوظيفة، بقدر ما تحمل في طياتها فرصا لتحقيق العوائد والربحية، فإنها تنطوي على مخاطر جوهرية قد تهدد استمرارية المؤسسة المالية، وعلى رأسها خطر عدم السداد أو ما يُعرف بمخاطر الائتمان.

المطلب الأول: مفاهيم حول مخاطر الائتمان

أولا : مفهوم المخاطر

تعرف المخاطر "بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع".¹

عرف هندي المخاطر : "بأنها تمثل التقلب في العائد المستقبلي ويتفق معه في ذلك (سينكي) حيث يشير الى ان ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل ".² وتعرف ايضا : "على انها احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع ".³

نستنتج من التعاريف السابقة مفهوم المخاطر " بأنها التذبذب في العائدات المستقبلية والانحراف عن الأهداف المسطرة، مما يجعل من تقدير احتمالية هذا الفشل ركيزة أساسية في إدارة العمليات المالية والمصرفية".

ثانيا : مفهوم الائتمان

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد : " هو القدرة على الإقراض ،واصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدانة ،ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ،فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها ".⁴

¹ حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استيعابية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2012/2011 ، ص3.

² حفيان جهاد ، مرجع سابق ، ص 4.

³ نوال بن عمارة ، "ادارة المصارف في المشاركة " الملتقى العلمي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يوم 20-21 أكتوبر 2009 ، ص 02.

⁴ عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين ، إيمان أنجرو ، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي على المصرف الصناعي السوري مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) العدد (03) ، 2006 ، ص 194.

ويعرف الائتمان : على انه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً ، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه ، وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد ¹.

نستنتج من تعاريف سابقة : الائتمان هو عملية تمويلية تقوم على الثقة المتبادلة بين البنك (الدائن) والعميل (المدين)، حيث يضع البنك موارد مالية تحت تصرف العميل لإستخدامها في غرض محدد لفترة زمنية معلومة، مقابل عائد مادي متفق عليه، مع التزام المدين برد قيمة الدين عند حلول الأجل، وذلك وفق شروط تعاقدية معززة بضمانات تضمن للبنك حقه في الاسترداد في حال تعثر المدين.

ثالثاً: تعريف خطر الائتمان

تعرف المخاطرة الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع ، أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل ².

يعرف أيضاً على أنه " احتمال خسارة النقود عندما لا يتم دفع القروض ، وينجر عنه مشكلات لإدارة البنك . ويرجع فشل البنوك في هذا الجانب إلى وجود القروض السيئة ، التي قد تنجم عن تسهيلات منحتها لمعاملين لا تعرف عنهم إلا القليل ، أو لجهلها حقيقة راس مال أولئك المقترضين " ³.

تعرف مخاطر الائتمان : " في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وابعائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان " ⁴.

نستنتج من تعاريف سابقة مخاطر ائتمان : " تعرف مخاطر الائتمان بأنها "احتمالية تعرض البنك لخسائر مالية (كلية أو جزئية) نتيجة عجز المقترض عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك (سداد أصل القرض وفوائده) وفقاً للشروط التعاقدية المتفق عليها . وتولد هذه المخاطر غالباً نتيجة خلل في التقييم الائتماني أو نقص المعلومات المتاحة عن الملاءة المالية للمقترض، مما يحول الائتمان الممنوح إلى 'ديون متعثرة' تضع البنك أمام تحديات إدارية ومالية جسيمة".

¹ خطيب منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطر بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حلب ، سوريا ، 2004 ، ص 04.

² عبد الكرين احمد قندوز ، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد (09) ، 2012 ، ص 13.

³ صالح طاهر زرقان ، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية ، دراسة تطبيقية على عينة من البنك التجارية الأردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراقية ، العدد 23 ، 2010 ، ص 14.

⁴ ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ، إدارة البنوك التجارية : ط 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 444.

رابعاً: تعريف خطر عدم السداد

مخاطر عدم السداد : " هو خطر جسيم ،حيث ان البنك وفي معظم الحالات يقرض أموالاً ليست ملكاً له ،أي ان هذا الأخير يكون مديناً تجاه مودعين وينتق هذا الخطر من عدم ملائمة المدين " .¹

وتعرف ايضاً : "على انها مخاطر الخسارة التي يتعرض لها البنك في حالة حدوث خلل أو فشل للعميل طالب القرض " .²

المطلب الثاني : أنواع وأسباب وخصائص المخاطر الائتمانية

أولاً : أنواع المخاطر الائتمانية

تقسم المخاطر الى الأنواع التالية :³

1.1 المخاطر المالية (Financial Risks) :

وهي المتعلقة بالنشاطات المالية للبنك وكيفية إدارته لصوله وخصومه مثل : مخاطر السوق :وهي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق المختلفة ،ومخاطر الائتمان اي عدم قدرة العميل على السداد ،ومخاطر السيولة المصرفية والتي تشير لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء بكفاءة ،ومخاطر تغير سعر الفائدة ،ومخاطر أسعار العملات ومخاطر الملاءة المالية .

2.1 مخاطر التشغيل (Operation Risks) :

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لنشطة البنك اليومية .وتشمل هذه المخاطر العمليات التشغيلية للبنك ، وعدم الكفاءة فيها ،ومخاطر التكنولوجيا ،والمخاطر الادارية .

3.1 مخاطر الاعمال (Business Risks) :

مثل المخاطر القانونية كانتهاك القانون وعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات ،والمخاطر السياسية ووهي مخاطر ترتبط بالقوانين والتشريعات مثل فرض ضرائب جديدة ،وتغيير السياسة النقدية ،وحدوث اضطرابات ،ومخاطر الدولة .

¹ بن خليفة حدة ، إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية دراسة حالة بنك التنمية المحلية - وكالة غرداية - خلال (2011-2014) ، مذكرة مقدمة لبليل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية، 2016/2015 ، ص12 .

² بن خليفة حدة ، مرجع سابق ، ص12 .

³ ثامر علي النويران ، إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي " دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية "، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد 05 / العدد 02 (2021) ، جامعة شقراء (المملكة العربية السعودية) ، ص112 .

ثانيا : أسباب مخاطر الائتمانية

تعدت اسباب مخاطر ائتمانية والتي يمكن تقسيمها الى :¹

1.2 المخاطر العامة :

و تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخاطر البلد ،بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل الخ.

2.2 المخاطر المهنية :

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين ،كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج ،والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد .

3.2 المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض :

وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه ،نظرا لأسبابه المتعددة والكثير والتي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه الى عدم مخاطر :

أ) **الخطر المالي** : يتعلق اساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الأجل المتفق عليها ،ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها ،وهذا بدراسة الميزانيات ،جدول التمويل وجدول حسابات النتائج وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك .

ب) **مخاطر الإدارة** : وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة ،والتي تقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح ،وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها ،لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدن الاستغلال الكفء للأموال المقترضة .²

ت) **الخطر القانوني** : وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه ،ومدى علاقتها بالمساهمين .

ثالثا : خصائص مخاطر الائتمان

¹ حمزة محمود الزبيري ،إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، ط 1 ، مؤسسة الوراق ،عمان ، 2000 ، ص174.

² محمد مطر ، التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 360.

تتميز مخاطر الائتمان بمجموعة من خصائص نذكر منها :¹

- تعتبر مخاطر الائتمان نوع من أنواع المخاطر المصرفية التي تتركز على عنصر الخسارة والمستقبل.
 - لا تقتصر مخاطر الائتمان على نوع معين من القروض بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطراً بالنسبة للبنك ولكن بدرجة متفاوتة.
 - كما أنه لا ترتبط فقط بتقديم القرض بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه وفوائده.
 - يمكن أن تنشأ أيضاً نتيجة عن خلل في العملية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الإجمالي (أصل القرض وفوائده) أو وقت السداد.
 - تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكاً أو مؤسسة مالية أو منشأة تباع لأجل خسائر محتملة ولا تصيب المقترض.
 - مخاطر الائتمان لا يسلم منها حتى سندات الدولة على الرغم من تسليم البعض بانعدام المخاطر بالنسبة للقروض الموجهة للحكومة.
 - تعتبر مؤشر أساسي تأثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتج عن عدم السداد والتأجيل.
- المطلب الثالث : أسباب ظهور القروض المتعثرة في البنوك**

أولاً : مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها

تختلف تسمية القروض المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمى الديون المحمدة ،الديون الراكدة ، الديون العالقة الصعبة ،والديون الحرجة ،الديون المشكوك في تحصيلها ،أي كانت التسمية فيمكن تعريفها كما يلي :

تنقسم ديون المصارف إلى ثلاثة أنواع :²

1. **ديون عادية:** لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها وهذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة.
2. **ديون معدومة:** وهي الديون التي استنفذ البنك بشأها كافة وسائل المطالبة فضلاً عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور أي أموال.
3. **ديون متعثرة:** وهي تقف وسطاً بين ديون البنك العادية والمعدومة.

¹ إيمان غيلاني ، اثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014/2017 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، 2018/2019 ، ص9.

² هيال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2012 ، ص 45.

تعرف القروض المصرفية المتعثرة بأنها : " الديون المصرفية التي بدأت جيدة تحولت إلى متعثرة ، ذات مخاطر عالية عدم متابعتها بدقة من قبل البنك ،وتعتبر الديون التي يتبين للبنك بعد الدراسة الشاملة للمركز المالي للعميل، بما فيها الضمانات المرتبطة بالدين أنها تنطوي على درجة عالية من المخاطر ".¹

وتعرف ايضا : " الديون التي لا يتمكن البنك من تحصيلها خلال فترة معينة لعدم قدرة المقترض على السداد ".²

عرفها آخرون بأنها : " تلك التسهيلات الائتمانية بجمع أنواعها التي منحتها البنوك لبعض العملاء في الماضي ،ولم يهتم هؤلاء العملاء بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للبنوك ، في آجال استحقاقها وبمرور الوقت تحولت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية على حسابات مدينة راكدة".³

وتعرف ايضا القروض المتعثرة بأنها : " تلك التسهيلات بكافة أنواعها التي يحصل عليها العميل من البنك ولم يقم بسدادها في مواعد استحقاقها ،ولذا يتحول الدين من التسهيلات الائتمانية الجارية إلى أرصدة مدينة راكدة وبمرور الوقت تصبح ديون متعثرة ،وهي لا تذر عائدا ".⁴

ثانيا : مراحل تعثر القروض المصرفية

يعتبر التعثر المرحلة النهائية التي يصل إليها العميل. ومن المؤكد أن دخول العميل في مرحلة العسر المالي وتحديد الائتمان المقدم له من أنه قرض متعثر لا تنشأ فجأة، ولكن تسبقها جملة من الظواهر تتفاوت في حجمها وخطورتها، إلا أنها تشترك جميعا في تحديد أن العميل قد دخل مرحلة الخطر والقرض أصبح متعثرا، وفيما يلي العديد من الأعراض التي تسبق مرحلة تعثر القرض:⁴

- التأخير أو المراوغة في سداد القسط، وفشل العميل في سداد الديون الموسمية بانتظام.
- الهروب من الكشف عن الميزانيات وتغيير المحاسبين والمراجعين بدون مبرر.
- عدم كشف العميل عن التزاماته تجاه الآخرين، وإخفاء البيانات أو المعلومات التي يحتاجها البنك من العميل.
- التقديرات المبالغ فيها عن التدفقات النقدية والأرباح.

¹ عبد المطلب عبد الحميد ،، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " أزمة الرهن العقاري " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية للنشر ،الاسكندرية ، 2009 ، ص 21.

² محمد أحمد الأفندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط 01 ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان ،الأردن ، 2017 ، ص326.

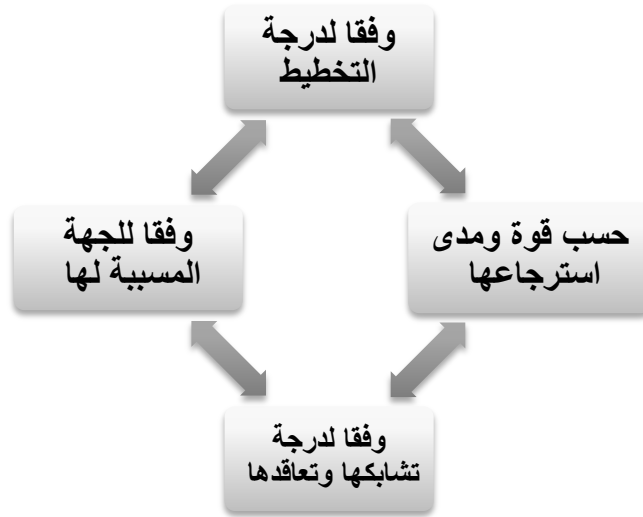
³ دعاء محمد زائدة ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،فلسطين ، ص 47.

⁴ بثينة نخلة ، واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة قالمة " واثرا على آدائه المالية للفترة 2017-2020 ، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة - ، 2020/2019 ، ص 5.

- وجود ماضي للعميل مليء بالمشاكل كالإفلاس ومشاكل التحصيل أو التأخير في سداد الضرائب، وغيرها من الالتزامات تجاه الدولة، بالإضافة إلى التقارير السيئة عن أسعار أسهم الشركة التي يملكها العميل.
- اتخاذ العميل لقرارات هامة رغبة بالتوسع بصورة مستعجلة وبدون دراسة، معتقداً أنه سيحقق الأرباح.
- الدخول في مجالات تختلف كثيراً عن تخصص المقترض ويعطي للبنك صورة عنها مغايرة لحقيقتها.
- المرض المزمن أو الوفاة لمالك العمل أو أي شخص آخر يكون دوره هام في استمرارية العمل.
- الأضرار الناجمة عن العواصف، الحريق، الفيضانات أو الكوارث الطبيعية.

ثالثاً : أنواع القروض المتعثرة

ان عملية إدارة الديون المتعثرة تستوجب تصنيفها وتقسيمها إلى عدة أنواع، ليتم التعامل مع كل نوع منها بصورة مختلفة عن الأنواع الأخرى، لما تفرضه مواصفات ذلك النوع من إجراءات خاصة، وتختلف الأسس والمعايير التي يتم بها تصنيف الديون المتعثرة، وذلك تبعاً للهدف الذي ترمي إليه عملية التحليل أو التصنيف.



الشكل 01: تصنيف الديون المتعثرة وفق لدرجة التخطيط

من خلال الشكل أعلاه يمكن تعميق القروض المتعثرة كما يلي:

1- تصنيف الديون المتعثرة وفق لدرجة التخطيط :

تنقسم الديون المتعثرة وفقاً لهذا التصنيف إلى نوعين¹:

¹ بثينة نحلة، مرجع سابق، ص 9-10

أولاً : ديون متعثرة مخططة مرحلية: وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدماً ومتنبأ بها، نتيجة لحدوث فجوة متوقعة ما بين التدفقات النقدية الخارجة من المشروع والتدفقات الداخلة إليه، أي ما بين الاستخدامات والموارد سواء كان ذلك في شكل كمي أو في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق النقدي ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات، أي أن هذه الديون ترتبط بالمشروع أو بالنشاط الاقتصادي الذي تم تخطيطه، وتنجم هذه الديون أساساً من فشل المشروع أو فشل القائمين عليه في معالجة قصور التدفق النقدي الداخلي وأسبابه، أو تغطية التزاماته خلال هذه الفترة الحرجة.

ثانياً: الديون المتعثرة عشوائية الحدوث: هي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض، حيث يفاجئ المشروع بحدوث صعوبة التنبؤ بها أو التحكم فيها و التعامل معها، ويرى البعض أنها ترد إلى القوة القاهرة التي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع، وتعمل على اختلال موارده وعدم قدرته على سداد التزاماته مثل حدوث الثورات، العصيان المدني المصاحب لإفلاس عدد كبير من المدينين ومن ثم يصعب التنبؤ بها، وبالتالي يصعب التأمين ضدها بجد المشروع.

2- تصنيف الديون المتعثرة وفقاً للجهة المسببة لها:

وفقاً لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين، أولهما يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية والأخرى يشير إلى الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية، على النحو التالي:

أولاً: الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية: هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدتها بنفسه وكان سبباً مباشراً فيها، سواء كان ذلك عن عمد أو عن قصور وعدم معرفة وعدم اهتمام، والتي من بينها العوامل التالية :

- الخلل في اعداد دراسة الجدوى التي أعدها المشروع عن ذاته ،خاصة في تقدير التكاليف الاستثمارية الخاصة بالمشروع وتقدير معدل العائد الخاص به ،أو عدم اعداد هذه الدراسة من الاصل وارتجالية وعشوائية في قرار الاستثمار ،وعدم توافق معدلا الإنفاق مع كم الموارد التي يمكن توفيرها والحصول عليها.
- قروض قصيرة الأجل لتمويل التزامات واستثمارات طويلة الأجل ،وعدم الالتزام بالبرامج التنفيذية الخاصة بالمشروع في الوقت الذي يلزم فيه تسديد القروض و أعباها قبل انتهاء الفترة .

ثانياً: الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية: هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، فهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع ذاته، ويمكن لنا أيضاً أن نقسمها وفقاً للجهة الخارجية التي تسببت في تعثرها الى الاتي :

- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك مقدم الائتمان: حيث كثيراً ما يساهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة لقصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول.¹
- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجية أخرى مثل الظروف المحيطة: وترجع الديون في نشأتها أساساً إلى حدوث ظروف غير مواتية.

3. تصنيف الديون المتعثرة حسب قوة ومدى استرجاعها: تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: الديون المتأخرة: وهي الديون التي تأخر أصحابها في سدادها عن الموعد المحدد لهم، ولكن يسهل على البنك استرداد هذه الديون من المدينين. وقد أطلق بعض الكتاب عليها اسم "الديون البسيطة وسهلة التعامل"، وأطلق بعضهم عليها اسم "الديون المتعثرة العارضة"، وقد عرفوها بأنها: "الديون التي تكون قيمتها بسيطة ومدتها قصيرة، ونتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة جعلت لها تعثراً، ونظراً لبساطة أسبابها وآثارها فإنه يسهل علاجها والقضاء على تعثرها". وتعرف الديون المتأخرة بأنها: "الديون التي تكون وسطاً بين الديون العادية والديون المعدومة".

ثانياً: الديون المشكوك في تحصيلها: هي ديون رديئة وصعبة التحصيل، أي أنها تقع في مفترق الطرق بين إمكانية التحصيل وعدمها. وهي الديون التي لم يقطع الأمل نهائياً في تحصيلها لعدم دفعها في الوقت المناسب بسبب ظروف مالية وتجارية.

ثالثاً: الديون المعدومة: وهذا النوع من الديون هو الأشد خطر وفتكا بالبنوك بشكل عام، حيث يصبح البنك عاجزاً عن استرداد دينه وتضعف إمكانية الحصول عليه إلى حد التلاشي.

4. تصنيف الديون المتعثرة وفقاً لدرجة تعقدتها وتشابكها: تصنف إلى نوعين هما:

أولاً: ديون بسيطة سهلة التعامل: هذا النوع من الديون عادة ما يكون قائماً على طرفين؛ الأول المقرض والثاني المقترض، وتكون قيمته ومبلغه ومدته بسيطة، ويستخدم في التمويل متوسط أو قصير الأجل، أي أنه يغلب عليه طابع تمويل رأس المال العامل أو تمويل توسعات بسيطة أو بعمليات الصيانة الدورية والتجديد، ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظراً لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها والقضاء عليها.

ثانياً: ديون متعثرة معقدة: هذا النوع من الديون يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف، خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة، وبسبب تعثر العميل في سدادها وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آراؤه واتجاهاته وبينهم مصالح متعارضة.

رابعاً: أسباب تعثر القروض البنكية

¹ مرجع سابق ذكره ، ص ص 10-12.

هناك مجموعة من الاسباب التي ساهم في تشكيلها كل من العاملين بإدارة الائتمان وعملاء البنك والمتمثلة فيما يلي :¹

1.4 أسباب متعلقة بالمقترض :

نظرا لأن المقترض سواء كان فردا أم مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية، فإنه يمكن أن يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط الموالية:

- ✓ استخدام القرض لغير الغرض الذي مُنح لأجله.
 - ✓ ضعف القدرات التسويقية للمقترض.
 - ✓ سوء نية المقترض.
 - ✓ وجود خطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.
 - ✓ تقديم معلومات غير صحيحة عن المقترض أو المشروع الممول.
 - ✓ وفاة العميل المقترض وعدم التزام الورثة بالتسديد.
 - ✓ إشهار إفلاس المقترض.
 - ✓ عدم التزام المقترض بتوجيهات وإرشادات البنك.
 - ✓ وجود مشاكل في التشغيل لدى المشروع الممول.
- #### 2.4 اسباب متعلقة بالبنك:

باعتبار البنك هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته، فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض لأحد الأسباب الموالية:

- ✓ عدم قدرة البنك على تقدير الاحتياجات النقدية للمقترض.
- ✓ أخطاء في التحليل الائتماني.
- ✓ خطأ في تقدير الضمانات.
- ✓ منح البنك للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.
- ✓ عدم وجود سياسة ائتمانية لدى البنك.

¹ براق محمد وبن عمر خالد، اقروض البنكية المتعثرة : الاسباب والحلول، منشورات اعلمية والدولية ، بجامعة قاصيد مرياح ورقلة ، ، 22 ديسمبر 2013 <http://hdl.handle.net/123456789/3333> ص 6-7

✓ تطبيق البنك لعامل العائد على عامل المخاطرة.

3.4 أسباب أخرى :

قد تتعثر القروض لأسباب خارجة عن إرادة طرفي العملية الائتمانية، وتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

✓ ضعف الرقابة على البنوك.

✓ تغير التنظيمات والتشريعات المصرفية المتعلقة بالائتمان.

✓ ضعف الأداء الاقتصادي.

✓ تدخلات الدولة ذات الأثر السلبي على المقرض.

✓ عدم الاستقرار الأمني والسياسي.¹

المبحث الثاني : المتابعة الميدانية ودورها في تقليل المخاطر

المطلب الأول : مفهوم المتابعة الميدانية ودورها

إذا أصدر القرار بمنح الاعتماد لعميل ما وبدء الصرف منه وفقا للقواعد المتفق عليها بين البنك والمقرض تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة وهي مهمة متابعة نشاط العميل والتي تنتهي بتمام مدة القرض المتفق عليها في البنود السابقة التي كانت قبل منح القرض للعميل المقرض.

كما أن الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة أو العميل الطالب للقرض وعدم حدوث تغيرات في مواعيد الوفاء بالتزامات المحددة في عقد القرض وتحدد الإشارة إلى أن هذه المتابعة تتم بثلاث مراحل وهي : متابعة قبل الصرف، متابعة أثناء الصرف، متابعة بعد الصرف، والتي تشمل المتابعة المالية والاقتصادية والبيئية وقد تظهر من خلال هذه المتابعة أيضا بعض التصرفات من العميل والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تحديد القرض لفترة أخرى.

المطلب الثاني : اساليب المتابعة الميدانية

تهدف الوظيفة المصرفية الى إدارة وتقليل المخاطر الناجمة عن عمليات الاقتراض من خلال عدة اليات أبرزها :

الفرع الأول : توزيع خطر القرض

إذا كان حجم القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى، وذلك لتجنب خطر عدم التسديد بمفرده.

¹ براق محمد وبن عمر خالد، مرجع سابق، ص8.

الفرع الثاني: التعامل مع عدة متعاملين

تجنب لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركيز نشاطات المصرف مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ إلى توزيع عملياته على عدد غير محدد من المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك دون عناء كبير.

الفرع الثالث: تمويل أنشطة قطاعات مختلفة

تجنباً لما يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود أحد القطاعات دون غيره يلجأ البنك إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يتمكن من تعويض خسائر ناجمة عن أزمات نشاط معين بأرباح من نشاط أو قطاع آخر.

الفرع الرابع: التوسع في منح الائتمان في حدود إمكانيات البنك

إن البنك يهدف أساساً إلى الربح والذي يكون الوجه الأساسي لنشاطه، لذلك فإنه يراقب باستمرار، ويعمل على عدم التوسع في منح الائتمان وذلك في حدود الإمكانيات وبما يتناسب قدرته على استرجاع هذه القروض وكذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله.

الفرع الخامس: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية

بحيث أن البنك يكون على اطلاع دائم ومسبق بقدراته التمويلية (كمية، كيفية، أو زمنية)، حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن له أن يقدمها كقروض بأخذ بعين الاعتبار للأحوال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والطبيعية ما أمكن ذلك عند تقديمه لأي قرض¹.

المبحث الثالث: الضمانات ودورها في تقليل مخاطر عدم السداد

إن سياسة منح القروض من قبل البنك تركز على متابعتها، ولكن رغم هذا يبقى في منح الثقة التامة للزبون أمراً قائماً وذلك خوفاً من عدم تسديد مستحققاته في التاريخ المحدد، ولتفادي أو على الأقل التقليل من المخاطر، وخاصة خطر عدم السداد فإن البنك يشترط تقديم ضمانات تدرس بهدف عدم الوقوع في احطار أخى لا علاقة لها بالبنك الذي له الحرية الكاملة في التصرف فيها عن طريق بيعها أو كرائها، كما أن الضمانات تلعب دوراً أساسياً في الصفقات الدولية.

المطلب الأول: عموميات حول الضمانات

¹ إبراهيم حسناء، عبيدي روميضاء، دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة مخاطر القروض المصرفية (دراسة حالة بنك التنمية المحلية - وكالة قالمة) (مذكرة ماستر جامعة 8 ماي 1954 قالمة، 2021-2022، 174 صفحة)

أولا : مفهوم الضمانات

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمؤسسة خاصة وللمتعاملين عام تقديمها للحصول على تمويل من البنك ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فهي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي مول بها المؤسسة بالطريقة القانونية ، وذلك في حالة عدم تسديد هذه الأخيرة لديونها.

حسب المادة 644 من القانون المدني الجزائري الذي يعرف الضمان على أنه عبارة عن عقد بمقتضاه شخص يلتزم ويتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام في حالة ما إذا لم يوف به المدين نفسه.

ففي هذا النوع من الاعتماد لا يريد منه الحصول على مبلغ من المال سواء بصورة عاجلة أو آجلة بل هدفه هو تقديم ضمان للأشخاص الذين يتعاملون معه لتنفيذ الالتزامات التي تعهدوا اتجاههم ، ففي هذه الحالة يتدخل البنك ليقدم هذه الضمانات.¹

الضمانات هي " ما يقبضه البنك من العميل كضمان يستوفي منه حقه في حالة ما إذا لم يوف هذا الأخير بالتزاماته المتمثلة في سداد القرض ".²

الضمانات : "هي أداة لإثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية ، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم ".³

يمكن تعريفها أيضا : " على أنه وثيقة تعهد امصرف برصيد مبلغ معين لحد تتاريخ معين يتضمن تنفيذ شخص مصح وهو زبون المصرف الالتزام اتجاه الشخص الثالث (المستفيد) في حالة التزام الزبون لالتزاماته ".⁴

الضمانات البنكية: " هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض ، كإعسار المقترض أو إفلاسه كما يمكن تعريفها أيضا على أنها عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للمصرف وتمكينه من استرجاع قرضه ".⁵

¹ فريد صالح ، موسى نصر ، المصرف والأعمال المصرفية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت 1969 ، ص 186.

² بركاني كريمة ، دور الضمانات البنكية في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بعين البيضاء ، مذكرة مكملة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، 2015/2016 ، ص3.

³ بركاني كريمة ، مرجع سابق ذكره ، ص3

⁴ فندول سارة ، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، مذكرة مقدمة نيل شهادة

الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2014 / 2015 ، 43

⁵ فندول سارة ، مرجع سابق ذكره ، ص 43.

نستنتج من التعاريف السابقة الضمانات: " هي مجموعة من الالتزامات القانونية والإجراءات التأمينية التي يحصل عليها البنك من العميل (المقترض) أو من طرف ثالث، بهدف تغطية المخاطر المرتبطة بعمليات الائتمان، وخاصة خطر عدم السداد (الإعسار أو الإفلاس).

ثانيا : أنواع الضمانات البنكية

تختلف طبيعة الضمانات التي يطلبها البنك والأشكال التي يمكن أن تأخذها، الأشياء بما يمكن أن تقدمه المؤسسة، ويمكن على العموم يمكن تصنيف هذه الضمانات إلى الضمانات المعنوية والضمانات الشخصية وكذلك الضمانات الحقيقية وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.¹

1.2 الضمانات البنكية المعنوية

هي عبارة عن تعهد من المدين بتنفيذ الالتزام وهذا النوع من الضمانات يعتبر ضمنا إضافيا لاتجاه الدائن (البنك) هذه الضمانات لا تنطوي طبعاً على القيمة المالية لذلك فهي معنوية ومن أمثلتها:

- التعهد بالاستثمار في نشاط محدد.
- التعهد بإعادة استثمار أرباح نهاية السنة.
- التعهد برأس المال.
- التعهد بتقديم ضمانات عينية أو شخصية محددة.
- رسالة حسن النية.
- الوعي بالتنازل عن بعض الأصول خلال مدة معينة.
- التعهد بالاكتمال في شركة تأمين معينة.

2.2 الضمانات البنكية الشخصية

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي يعدون بتسديد عن المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم

¹ فطيمة بوالظمين ولياء بن صابرة ، إجراءات تسيير الضمانات البنكية في البنوك التجارية دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي وكالة جيجيل -048- ،مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل - ، 2016/2017 ، ص 47.

به المدين شخصيا، ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن، وفي إطار الممارسة يمكن أن نميّز بين نوعين من الضمانات الشخصية هما: الكفالة والضمان الاحتياطي.¹

3.2 الضمانات البنكية الحقيقية

على خلاف الضمانات الشخصية، تركز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم كضمان وتعرف الضمانات الحقيقية على أنها عبارة عن حق معطى من طرف الزبون للبنك والذي يسمح لهذا الأخير بتقديم القرض بكل أمان، وتقوم هذه الضمانات على الشيء المقدم للضمان وتمثل في العقار و المنقولات حيث توضع هذه القيم تحت تصرف الطرف الدائن (البنك) على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك من أجل ضمان استرداد القرض، حيث يمكن للبنك من أن يبيع هذا الضمان في حالة عدم استرداده للقرض ومن أهم الضمانات الحقيقية نجد: الرهن العقاري، الرهن الحيازي.²

ثالثا : أهمية الضمانات البنكية

يمكن ذكر أهمية الضمانات فيما يلي:³

- يأخذ البنك ترتيبات خاصة حتى تكون الضمانات فعالة، وعلى وجه الخصوص أن يحترم القواعد الأساسية صعبة التحقيق والتنفيذ، وبالأخص الابتعاد عن المعطاة على بعض البضائع وعلى بعض السندات المشكوك في تحصيلها.
- إن البنك الذي يقدم اعتمادات إلى شركات مساهمة صغيرة و إلى شركات محدودة المسؤولية ذات رأس مال صغير، فإنه يطلب دائما كفالة رؤساء إدارتها لأنه لا يرغب في أن يتحمل وحدة المخاطرة بل يرى أنهم يشتركون معه في تحملها.
- و أهمية الضمانات تختلف باختلاف أنواع القروض فالضمانات العقارية تؤدي دورا هاما في القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أما فيما يتعلق بالقروض القصيرة الأجل فإنها تمنح بالاستناد إلى اتساع المؤسسة وحجمها و إلى حسن التسيير والثقة التي يتمتع بها المديرون فيها، غير أن البنك يريد تدعيم هذه الثقة بالحصول على ضمانات شخصية أو عينية.

¹ فطيمة بوالطمين ولمياء بن صابرة مرجع سابق، ص48.

² فطيمة بوالطمين ولمياء بن صابرة، مرجع سابق، ص 53.

³ آسيا قاسمي، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس، 2010/2009، ص 92.

- العميل هو الذي يحدد الضمانات التي يقدمها إلى البنك من بين ما هو متاح أمامه، وهو بذلك مخير بين البدائل، فالبنك يكتفي بالضمانات المقدمة له.

المطلب الثاني: أسباب اللجوء الى الضمانات

- لقد لجأت المصارف الى زيادة استعمال الضمانات في السنوات الأخيرة ل : ¹
- الضمان العام وما يحيط به من مخاطر، وأخص بالذكر إمكانية للمدين التصرف في أمواله مادياً وقانونياً وإمكانية عدم كفاية هذه الأموال للوفاء بالديون وكذا قصور الوسائل القانونية في حماية الضمان العام.
- قلة اهتمام بعض المؤسسات التجارية والصناعية بالمحافظة على السمعة الائتمانية، وحسن التعامل، مما يضطر المصرف إلى عدم الاعتماد على الثقة بشكل كبير، بل اللجوء إلى طلب هذه الضمانات، رغم أن من مبادئ القرض الثقة والأمان.
- كبر حجم العمليات الائتمانية بالنسبة لمالية المتعامل نتيجة بعض الظروف الاقتصادية التي طرأت مؤخراً مثل برامج التنمية، وما تتبعه من نشاطات حد متزايدة، والغلاء، وما ينتج عنه من انخفاض القدرة الشرائية للنقد الوطني.
- كما يعتبر الخطر ملازماً للقرض، لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاؤه تماماً مادامت هناك فترة انتظار قبل حلول أجل استرداده، فيلجأ البنك إلى طلب أشياء ملموسة لحماية لأمواله من المخاطر، وخاصة خطر عدم التسديد.
- تنامي ظاهرة العوالة المالية وما تحدثه من اضطرابات على الاقتصاد دولياً هذا نظراً للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية مؤخراً خير دليل على ذلك ، فخطر عدم التسديد قد يكون خرجاً عن إطار المؤسسة الاقتصادية الممولة ، بل لظروف اقتصادية دولية.

¹ زياد رمضان ،خالدي ثامر ، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران -2- محمد بن أحمد ، 2017/2018 ، ص80.

خلاصة الفصل :

بناءً على ما تم تناوله في هذا الفصل ، فقد شكلت الأدبيات النظرية والتطبيقية ركيزة أساسية و قاعدة معلومات لفهم الأبعاد المعرفية لدور الضمانات والمتابعة الميدانية في تقليل مخاطر عدم السداد القروض البنكية وحصر كل المصطلحات و التعريفات المتعلقة بذلك وصولاً الى الاليات الكفيلة بالحد من ذلك ، حيث تبرز دراستنا الحالية التي تسلط الضوء على الدمج التكاملي بين المتابعة الميدانية ونظام الضمانات المطبق في البنك الوطني الجزائري في جزئها التطبيقي الميداني



الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية

دور الضمانات والمتابعة الميدانية

في البنك الوطني الجزائري

لولاية غرداية

تمهيد :

بعد تأصيل المفاهيم واستعراض الأدبيات النظرية في الفصل الأول و الوقوف على الأبعاد الفكرية لمخاطر عدم سداد القروض البنكية وآليات الحد منها عبر المتابعة الميدانية ونظام الضمانات ,ننتقل في هذا الفصل الى مرحلة التطبيقية حيث يتم فيها إسقاط المعارف والمفاهيم على أرض الواقع تجسيدا وتشريحا للآليات الواقعية والاستراتيجيات التي يستخدمها البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية للحد من هذه المخاطر تحصينا لحفظته الائتمانية ، من أجل تقديم دراسة تشخيصية دقيقة تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الرئيسية التالية :

عرض حالة تقديمية في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية ومنه خطوات الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية نتائجها ومن تم تقديم توصيات ميدانية فعالة محاولة لحل مشكل عدم السداد الديون البنكية .

المبحث الاول :منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

تمت الدراسة الميدانية في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية وفق تسلسل علمي حسب منهجية التالية

المطلب الأول :التأطير البيداغوجي والزمني للتربص الميداني :

أولا :التأطير البشري

تجسيدا للجانب التطبيقي لهذه الدراسة , تم اجراء التربص الميداني في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية باعتبارها نموذجا للمؤسسات العمومية حيوية التي تتبنى استراتيجيات اقتصادية فعالة تساهم في حركة ودوران السيولة المالية عبر مختلف الاطوار الحيوية لتحقيق نمو وتطور اقتصادي يضمن التنمية المستدامة لكل القطاعات , حيث تم التربص تحديدا في عدة مكاتب ومصالح تحت تأطير الانسة الكريمة قديسي أسماء و السيد حسيني سيد علي المكلفة بمصلحة بالإعلام الالي

ثانيا : الاطار الزمني للتربص

امتدت مدة التربص شهرا واحدا أي من الفاتح من أفريل من سنة الجارية الفين وستة وعشرون وانتهى بنهاية ذات الشهر أي من 2026/04/01 الى 2026/04/30 هذه المدة التي سمحت بمعاينة أليات المتبعة من قبل المؤسسة للحد من مخاطر عدم السداد

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

أدوات الدراسة :

تعتبر أدوات البحث متعلقة بنوع المنهج المستخدم في الدراسة منهج الوصفي لدراسة الحالة البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية فإن الادوات التي يمكن استخدامها هي كالآتي:

المقابلة: إن المقابلة من الأدوات الرئيسية في جمع المعلومات والبيانات حتى يستخدمها الباحث في جمع المعلومات من الاشخاص المبحوثين إذ تسمح للباحث بالاطلاع والتعمق في جوانب غير مكتشفة من خلال تفاعله المباشر ,والمقابلة مشتقة من الفعل قابل بمعنى واجه وهي بذلك مواجهة أو مقابلة الأشخاص وجها لوجه من أجل التحدث إليهم في شكل حوار استطلاعي ذو اسئلة مفتوحة ومحددة من طرف الباحث وتقصي الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس وتعرف المقابلة : بأنها محادثة أو حوار بين الباحث من جهة والشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى ،بفرض الوصول إلى المعلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج الباحث

الوصول إليها بضوء أهداف بحثه وتمثل مجموعة من الأسئلة و الاستفسارات والإيضاحات التي يطلب الإجابة عليها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث و الشخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث.

إذا تمكن الباحث من دراسة وفهم التغيرات النفسية للمفحص و الاطلاع على مدى انفعاله و تأثير بالمعلومات التي يقدمها ، كما أنها تكمن الباحث من إقامة علاقات ثقة ومودة مع المفحوص مما يساعده على الكشف عن المعلومات المطلوبة ويستطيع من خلالها أن يختبر مدى صدق المفحوص ومدى دقة إجاباته عن طريق توجيه أسئلة أخرى مرتبطة بالمجالات التي شك الباحث بها والمقابلة ثلاث انواع:

1. المقابلة المفتوحة (غير مقننة): وفيها يعطى المستجيب الحرية في ان يتكل م دون محددات.
2. المقابلة شبه المفتوحة (شبه مقننة): وهي تعطي الحرية للمقابل بطرح السؤال بصيغة اخرى والطلب من المستجيب مزيدا من التوضيح
3. المقابلة المغلقة (مقننة): وهي لا تفسح المجال لشرح المطول بل يطرح السؤال وتسجل الاجابة التي يقررها المستجيب.

العينة: إن نجاح الدراسة لأي بحث علمي يتوقف على دقة اختيار الباحث للعينة التي تمثل مجتمع الدراسة فبقدر ما تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي بقدر ما تكون النتائج صادقة إذ يؤكد هذه الفكرة بقوله: "العبرة في رأينا ليست بكبر العينة، بل بقدرتها على تمثيل المجتمع الأصلي الذي استخلصت منه "وهذا ما أراد" برلسون قوله أن "العينة الصغيرة التي تنتقى بعناية سوف يترتب عليها نتائج صادقة تماما مثل تلك التي تترتب على استخدام عينة كبيرة بالإضافة إلى ما توفره من جهد ووقت.

في هذا التبرص وقع اختياري في هذه الدراسة على عينة مختارة و المتمثلة في بعض الموظفين و رؤساء المصالح المتعلق بدراسة ومتابعة القروض المصرفية والاجراءات المتعلقة بذلك, من مصلحة القروض ومصلحتي دراسة ومتابعة القروض للبنك الوطني الجزائري لولاية غرداية

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- التعرف على الدور الذي تلعبه المتابعة الميدانية في تقليل مخاطر عدم سداد القروض المصرفية .
- تسليط الضوء على الاليات الوقائية التي تتبعها المنظومة المصرفية للحد من تعثر القروض.
- معرفة كيفية تشخيص و ممارسة الاجراءات الرقابية في تعاملات البنوك و تقييم فاعلية الضمانات .

- التعرف على أهم معوقات وتحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية في تقليل المخاطر عدم سداد القروض المصرفية والاجراءات المتخذة حيال هذه المشاكل.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية والاجراءات سير التربص

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

تم تقسيم فترة التربص الميداني بوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية 291-292 وتوزيعها على النحو التالي :

الاسبوع الاول :خصصت الايام الاولى للتعرف على الهيكل التنظيمي للبنك ومختلف مصالحه وتحديد المهام المنوطة بكل مصلحة

الاسبوع الثاني :بعد الاطلاع على الجانب النظري للموضوع تم التركيز على مصلحة القروض و اتباع المخاطر حيث تعرفنا على كيفية استقبال ملفات طلب القروض ودراستها وفق شروط قانونية و مالية المحدد في دفاتر الشروط والسياسة الائتمانية الداخلية للبنك

الاسبوع الثالث :تم التطرق الى الاجراءات القانونية المتبعة من طرف البنك في حالات عدم سداد الديون المصرفية

الاسبوع الرابع : تم جمع نماذج والوثائق الادارية التي تستخدمها البنك الوطني الجزائري في المتابعة الميدانية للزبائن ومنه الامام بجميع جوانب الدراسة

الفرع الأول :تقديم البنك الوطني الجزائري

لمحة تعريفية عن المؤسسة :

البنك الوطني الجزائري «BNA» ، شركة ذات أسهم برأسمال قدره 150.000.000.000.00 دينار جزائري، الكائن مقره في شارع 08 ، شي غيفارة، الجزائر العاصمة، وهو أول بنك تجاري وطني في الجزائر ، الذي تأسس في 13 جوان 1966 .

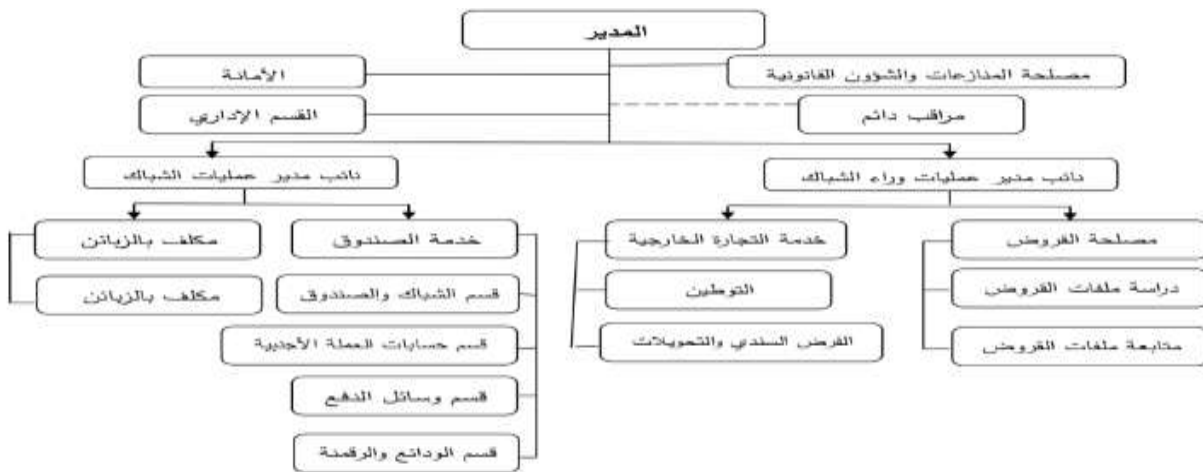
يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى منتجات التأمين (بسيطة و متوافقة مع اللوائح المعمول بها وبأسعار تنافسية) بهدف إرضاء جميع زبائنه ، مع أكثر من 6000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري جميع الجهات الفاعلة المحلية في تحقيق مشاريعهم، من خلال عروض تمويل ملائمة ومرافقة ذات جودة، مما يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلاد.

يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه 227 وكالة تجارية موزعة عبر كافة التراب الوطني تشرف عليها 21 مديرية جهوية للاستغلال قصد تقديم كامل خدماته، يقدم البنك الوطني الجزائري لزبائنه بطاقة بنكية تسهل تعاملاتهم النقدية اليومية عن طريق وضع 100 شباك بنكي آلي و 171 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات وحتى خدمة الدفع الآلي لدى المحلات التجارية الكبرى.

البنك الوطني الجزائري بولاية غرداية هو اللبنة الأساسية في نظام البنك الوطني الجزائري و جزء من شبكة وكالات , احد اكبر واقدم البنوك الوطنية في الجزائر , تضم اكثر من عشرين(20) موظف تحت تقسيم البنكي 291 التابعة لشبكة الاستغلال الجهوية بورقلة . يهدف البنك من خلال فروعها في المنطقة الى تقديم الخدمات المالية المصرفية للمواطنين التجار المؤسسات الاقتصادية لدعم التنمية المحلية

الهيكل التنظيمي لوكالة غرداية

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة غرداية تتوزع على النحو التالي:



الشكل 02: يمثل الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة غرداية

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الوثائق المقدمة من البنك

الفرع الثاني: أهداف و مهام البنك الوطني الجزائري

1-أهداف البنك الوطني الجزائري:

يهدف البنك الوطني الجزائري إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية في مجالات الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار وتمثل أهدافه فيما يلي :

توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لا سيما تلك القطاعات البعيدة

عن الاستفادة التسهيلات المصرفية التقليدية.

- تطوير وسائل جمع الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة بأسلوب مصرفي غير تقليدي.

- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين.

- تطوير أشكال التعاون مع المصارف المالية الإسلامية في كافة المجالات وخاصة في

- مجال تبادل المعلومات والخبرات، تطوير أفاق الاستثمار، وتقديم التمويل اللازم للمشروعات

المتفق على جدواها الاقتصادية والاجتماعية.

2 مهام البنك الوطني الجزائري BNA:

يقوم البنك الوطني الجزائري بالعمليات التالية :

المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني، من خال تعبئة المدخرات ووضع تمويلات قيد الخدمة تتلاءم مع احتياجات الزبائن.

تحسن مستوى الخدمات المصرفية الموجهة للمواطنين من خلال توسيع وتحديث شبكة الاستغلال، وكذا تلبية تطلعات الزبائن من خلال وضع باقة متنوعة من المنتجات والخدمات الحديثة والي يمكن اقتنائها بكل بساطة.

✓ في مجال الخدمات البنكية يقدم البنك لعملائه خدمات بنكية مختلفة أهمها:

❖ قبول الودائع من الجماهير .

❖ فتح الحسابات النقدية .

❖ دفع قيم صكوك الدفع و مقاصتهم .

❖ قبض الاوراق التجارية.

❖ إصدار الكفالات البنكية .

❖ أوراق مضمونة وخدمات بنكية أخرى .

✓ في مجال الخدمات الاجتماعية:

❖ تقديم القرض الحسن لغايات الإنتاجية والاستهلاكية في مختلف المجالات والمساعدة على تمكين

الحاصل على القرض ببدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله ومعيشته.

❖ إنشاء وإدارة الصناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة .

✓ في مجال الاستثمار : حيث يقوم البنك الوطني الجزائري بإعطاء فرص استثمار أموال عملائه في مشاريع معينة ويقوم البنك بتحقيق هذه المشاريع مقابل الحصول على أرباح معينة.

✓ في مجال التمويل : يقوم البنك الوطني الجزائري بتمويل مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو الكبيرة وكذلك الأفراد من صناعيين وحرفيين تجار مستوردين مصدريين مقاولين وغيرهم وذلك حسب احتياجاتهم المالية، ويقدم إليهم كذلك الإرشادات والنصائح التي تلزمهم المبنية عن خبرته في تلك المجالات.

المطلب الثاني : تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

أولا : الأسئلة المستخدمة في المقابلة:

خلال سير التبرص تم طرق مجموعة من الأسئلة الموجهة لموظفي مصلحة القروض ومتابعتها قصد الاطلاع بجميع المعلومات والاجراءات البنكية والقانونية للحد من مخاطر عدم السداد ، حيث تم طرح مجموعة من الأسئلة ، تمت الاجابة على معظمها من قبل مصالح البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية ، فيما تم التحفظ على بعض الأسئلة وتغيرها أو حذفها حفاظا على الخصوصية المعلومات ، في العمل والتي نذكر منها :

❖ ماهي الضمانات التي يشترطها البنك الوطني الجزائري مقابل القروض المالية ؟ كيفية تقييم الضمان وهل تكون كافية لتغطية المخاطر ؟

❖ كيفية التحقق من المعلومات المقدمة من طرف الزبون المقترض

❖ ماهي الاجراءات القانونية التي يتخذها البنك في حال عدم تسديد الديون ، كم تستغرق المرحلة الودية قبل اللجوء الى القانون ؟

❖ هل يقوم البنك بإعادة جدولة تسديد القرض وفق أقساط ؟

❖ ماهي الأسباب الرئيسية لعدم سداد القروض المصرفية ؟

❖ هل توجد سياسة واضحة ومكتوبة تسيير وتحدد المتابعة الميدانية لزيائن المقترضين ؟ وهل تستخدم المؤسسة نظام معلوماتي متخصص في ذلك ؟

❖ ماهي التوصيات لتقليل أخطار عدم سداد القروض البنكية ؟

ثانيا : الإجابة على الاسئلة المطروحة

بناءً على المعلومات المقدمة من طرف مسؤولي وموظفي البنك الوطني الجزائري تمت الاجابة على الاسئلة على النحو التالي:

1- الضمانات التي يشترطها البنك الوطني الجزائري :

يشترط البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية في الجزائر , منظومة متكاملة من الضمانات لحماية أمواله وتقليل المخاطر الائتمان أو عدم السداد , حيث تختلف هذه الضمانات حسب طبيعة القرض المقدم (استثماري , عقاري , استغلالي , استهلاكي) تنقسم الى عدة انواع منها:

الضمانات العينية: وهي ضمانات المادية الملموسة التي تحجز من طرف البنك في حال عجز المقترض عن تسديد الديون للبنك اهمها :

الضمانات الادارية :قبل النظر في الرهانات يدرس البنك القدرة الائتمانية للزبون بناءً على شروط الإدارية الصارمة تعتبر بمثابة ضمانات اولية : حيث يتم توطين الراتب الشهري او المداخيل التجارية لحصم الاقساط مباشرة بصفة تلقائية من الدخل ثابت ومستقر , كما تشترط السن محدد للمقترض ان لا يتجاوز خمسة وسبعين (75) عاما , كما يشترط البنك الوطني الجزائري دراسة تقنية واقتصادية معمقة تثبت ربحية المشروع وقدرته على توليد السيولة الكافية لسداد القرض قبل تسليمه. الملحق 01

الرهن العقاري :يقوم البنك برهن العقار محل التمويل سواء كان سكنا تساهميا او ترقويا او عقارا غير منقول كأراضي والمصانع والمباني حيث يتم تسجيل هذا الرهن رسميا لدى المحافظة العقارية باسم البنك لضمان عدم تصرف العميل فيه طيلة فترة سداد القرض

الرهن الحيازي : رهن المنقولات المادية من المعدات والآلات والسيارات والشاحنات المقتناة في إطار القرض الاستثماري حيث تبقى هذه الاصول مرهونة لدى لصالح البنك حتى تسديد الكامل لديون المستحقة

رهن المنقولات المعنوية :ويشمل رهن الاسهم والسندات والحصص المغلقة او رهن محل تجاري بما يحتويه من سلع وعتاد الى اتمام تسديد القرض

الضمانات الشخصية: تعتمد على التزام طرف اخر بالسداد في حال تعثر المدين الاصلي سواء بعقد كفالة بالتزام شخص ثالث كفيل بذمته المالية لتسديد الدين , او بالضمان الاحتياطي الخاص بالأوراق التجارية الذي يوقع عليها الضامن لتعزيز ثقة البنك في الاوراق المقدمة

الضمانات المستحدثة : التي يفرضها البنك الوطني الجزائري لتغطية المخاطر الرهون من التأمين على العقار المرهون لضمان قيمته المالية ,صناديق ضمان القروض , صندوق الضمان المرافقة لأجهزة الدعم

NASDA ,ANGEM

2-تقييم الضمان وهل تكون كافية لتغطية المخاطر :

يعتبر تقييم الضمانات البنكية خطوة حاسمة في مرحلة دراسة الملفات الائتماني قبل اتخاذ قرار منح القرض , حيث يخضع لعملية تقييم شاملة (قانونياً , تقنياً , ومالياً) للتأكد من قدرته الفعالة على تغطية خطر عدم السداد

تتم عملية التقييم وفق معايير محددة تضمن للبنك تحويل هذه الضمانات الى سيولة نقدية بأقل الخسائر الممكنة عند الضرورة , يعتمد فيها البنك على مجموعة من المعايير نذكر منها :

القيمة المالية : يتم تقييم الرهن حسب سعره الحالي في السوق بواسطة خبير معتمد لدى البنك , إذ يشترط الرهن النشط والحيوي , الذي قيمته تفوق او تساوي قيمة القرض للممنوح للمقترض من طرف البنك الوطني الجزائري

السلامة القانونية : في دراسة ملف المقترض يختار البنك الوطني الجزائري الضمانات القابلة للرهن قانونيا حيث يتم التأكد من الملكية التامة للضمان المقدم بموجب عقد الملكية الرسمي مع استخراج شهادة سلبية العقارية لتأكيد عدم رهن الضمان لجهة اخرى أو مثقل بديون أو نزاعات قضائية

الثبات والدوام : يقيم البنك الوطني الجزائري مدى تعرض الاصل للتلف حيث يختار الضمانات التي تكون قيمتها ثابتة او ترتفع مع الوقت ويستوجب التأمين عليها لصالح البنك

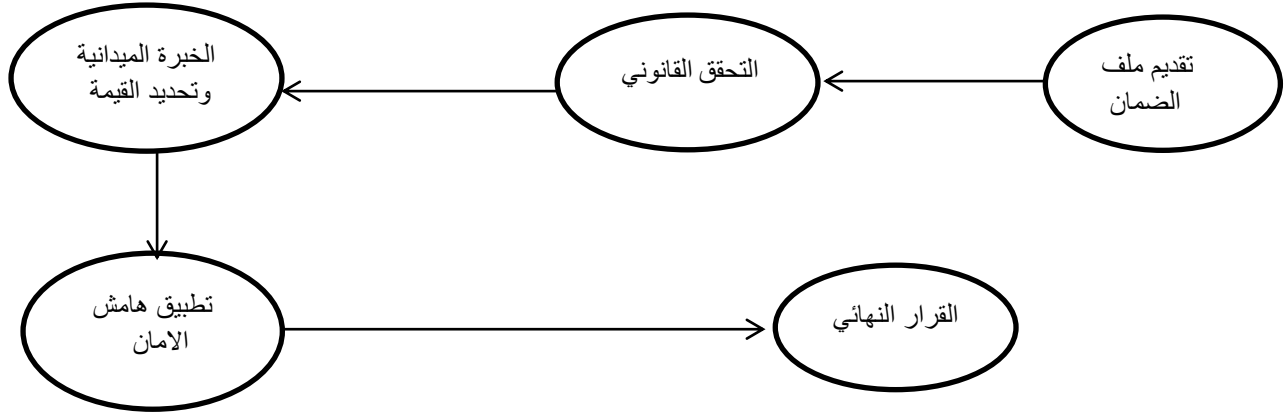
مراحل واجراءات تقييم الضمانات داخل البنك

تمر عملية التقييم بخطوات ادارية وميدانية مختلفة نذكر منها :

الدراسة القانونية للملف : يقوم المستشار القانوني للبنك بفحص الوثائق المقدمة من دفتر عقاري و عقد ملكية والقانون الاساسي للشركات المراد تمويلها للتأكد من أهليتها القانونية الموضحة في استمارة معلومات الزبون لإبرام عقد الرهن التمثل في الملحق 1 و 2

الخبرة الميدانية : في هذه المرحلة ينتقل الخبير المعتمد من طرف البنك لمعاينة الاصل ميدانيا لإعداد تقرير الخبرة الذي يتضمن : موقع العقار و مساحته و تشخيص حالته كما يطلع الى عدد الآلات و المعدات وتاريخ صلاحيتها مع تحديد قيمتها في السوق وقيمتها عند البيع الاضطراري

ربط قيمة الضمان بحجم القرض : حيث يتم مقارنة القيمة الصافية للضمان مع مبلغ القرض وفوائده إذ يجب ان تساوي او تتعدى قيمة القرض البنكي



الشكل 03: يمثل خطوات التقييم الضمان داخل البنك

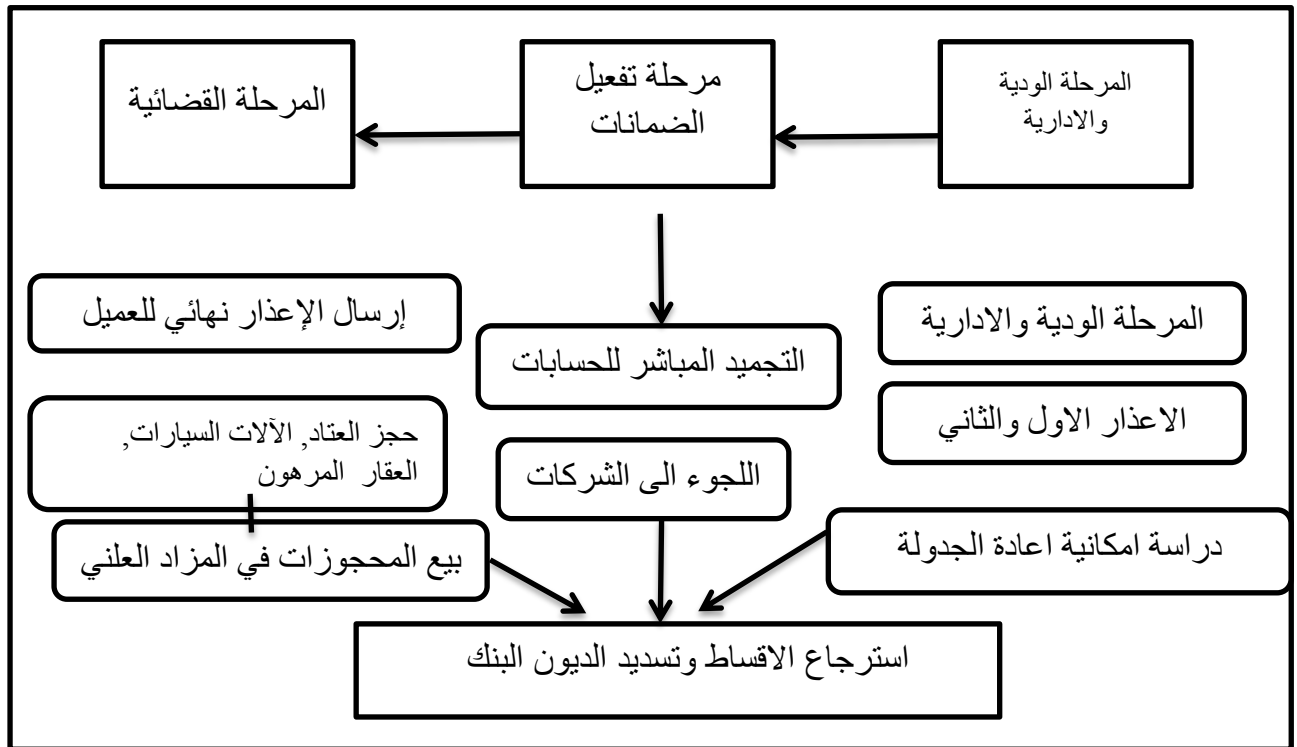
3- الاجراءات المتبعة من قبل البنك في حال عدم تسديد الديون في الآجال المحددة

في حالة عجز المقترض او تعثره عن سداد أقساط القرض في الآجال المتفق عليها تتبع البنك الوطني الجزائري متدرجة ومنظمة اداريا وقانونيا محاولة استرجاع الاموال وديا ثم الانتقال الى الاجراءات القضائية الردعية كحل اخير

- المرحلة الودية والادارية: تبدأ هذه المرحلة فور تسجيل اول تأخير في سداد القسط غالبا ما يكون خمسة عشر 15 الى ثلاثين 30 يوم من تاريخ الاستحقاق وتمثل فيما يلي :

- الاشعارات ورسائل التذكير الودية: بعد رصد التأخير السداد القسط من موقع البنكي الذي يضم جميع المعلومات و البيانات المقترضين تعاملاتهم , يقوم المكلف بالدراسات الائتمانية بالاتصال هاتفي مع العميل او ارسال اشعار بسيط لتذكيره بضرورة تسوية وتسديد القسط المتأخر ومنه معرفة أسباب التأخر
- الاعذار الاول والثاني : ان لم يستجيب العميل للتذكير والاشعار الاول يرسل البنك الوطني الجزائري إعدارا رسميا عن طريق البريد , إذ يمهل البنك فترة محددة بخمسة عشر 15 يوم لتسوية وضعيته الموضح في الملحق 3, ثم يرسل له الإعذار الثاني في حال عدم الاستجابة حيث يمنحه البنك فرصة جديدة لتسديد في غضون عشرة 10 أيام .
- دراسة امكانية إعادة الجدولة :إذا أثبت العميل حسن نيته وقدم جملة من المبررات الموضوعية لتعثره مثل مناسبة الدينية او مناسبة خاصة حالت دونما تسديده , يمكن للبنك إعادة جدولة قيمة اقساط القرض وفق رزنامة جديدة توافق قدرات المالية للعميل

- مرحلة تفعيل الضمانات :إذا استمر العميل في المماطلة وتجاوز فترة التوقف عن السداد يصنف القرض كقرض معلق الاداء حيث يبدأ البنك في تفعيل خطوط الدفاع الاولى :
- التجميد المباشر للحسابات :يقوم البنك بتجميد الحسابات والارصدة البنكية للزبون في جميع المراكز البنكية وحجرتها ,هذا ما يجعل المقترض يراجع حساباته ويتجه الى البنك لتسوية وضعيته
- اللجوء الى الشركات التأمينية والتضامنية :يتم تفعيل ضمان الصناديق الدولية مثل صندوق ضمان الاستثمار و مراسلة التأمين المتعاقد مع البنك لتغطية الدين
- ✓ المرحلة القضائية: إذا فشلت كل المساعي الودية ولم يبدى المقترض أي نية في التسديد الدين يجبر الوكالة البنكية على اتخاذ الاجراءات الردعية التي تقتض منه المبالغ المالية المقترضة عنوة وبالقوة القانون وفق الخطوات التالية :
- يرسل البنك إعداراً نهائياً بضرورة دفع كامل المستحقات دفعة واحدة تسمى بإعذار قبل المتابعة القضائية الموضحة في الملحق رقم 8 أيام الموضح بنموذج في الملحق 4
- بعد الحصول على الحكم القضائي الذي يلزم المدين بالسداد يتم تنفيذه في الرهن الحيازي الذي يقتضي بحجر وحجز العتاد أو الآلات أو السيارات المرهونة لصالح البنك وبيعها في المزاد العلني بغية استعادة المال المقترض
- في الحالة الرهن العقاري : يتم اصدار أمر بالحجز العقاري (الملحق 5) وتقييده باسم البنك ومن ثم بيع العقار في المزاد العلني لتستوفي الوكالة البنكية اموالها وهذا ما يسبب خسارة الاملاك المرهونة من طرف العميل المتعثر اضافة الى عقوبات إدارية و مالية صارمة في المنظومة المصرفية الجزائرية منها فوائد التأخير التي تضاف الى قيمة القسط عن كل يوم تأخر فيه وتسجيله في اللائحة المركزية للمخاطر تابعة البنك الوطني الجزائري التي تحرمه من أي قرض مستقبلي



الشكل 04: الإجراءات التي يتخذها البنك في حال عدم سداد الديون

4- آلية إعادة جدولة الديون في البنك الوطني الجزائري :

تعد هندسة إعادة جدولة القروض أحد البدائل الحماية الودية في المنظومة المصرفية للبنك الوطني الجزائري , التي تلجأ إليها المؤسسة لتقليص حجم القروض غير المنتجة تفاديا لمخاطر عدم السداد , بطلب من الزبون المتعثر انطلاقا من دراسة دقيقة لوضعيته المالية ومؤشراته الاقتصادية , إذ تخضع هذه العملية لضوابط وشروط صارمة نذكر منها :

المبررات السلوكية و الاقتصادية :لتعديل الاتفاق الائتماني تستند المصالح البنكية على تقييم مدى الاستحقاق العميل لإعادة الجدولة وفق معايير محددة أهمها:

الاختلال الهيكلي للتدفقات النقدية :أي إثبات وجود فجوة تمويلية مؤقتة أو دائمة تؤثر على النسبة المالية للمقترض نتيجة تغيرات السوق الاقتصادية

استراتيجية المرافقة البنكية للشركات : والتي تقوم بتفعيل قنوات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاستثمارية الناشئة ضمانا لاستدامة نشاطاتها بدلا من تصفيتها

الحد من تكلفة التعثر ومنازعات القضائية: يفضل البنك اعادة الاتفاق وديا في صيغة جديدة على الدخول في اروقة العدالة خوض نزاعات قضائية المكلفة .

5- الاثار التمويلية لإعادة الجدولة :

يترتب على إعادة الجدولة صياغة الملحق لعقد القرض الاصلي يتضمن التعديلات التالية:

تمديد افق الاستحقاق : تمديد أو إزاحة الآجال الزمني النهائي لتسديد القرض , مما يؤدي رياضيا الى خفض العبء على الاقساط الدورية المحملة على التدفق النقدي للمقترض

تحديد جدول التسديد :إعادة حساب القيمة الحالية للأقساط المتبقية و توزيعها على الفترات الزمنية المضافة وفق المنهجية المعتمدة سواء أقساط ثابتة أو أقساط متغيرة

معالجة الفوائد الائتمانية و الهوامش : قد تشمل التسوية مراجعة لمعدلات الفائدة أو تجميدها أو إسقاط غرامات التأخر بناءً على الشروط التعاقدية أو القرارات السيادية للبنك لعدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته المقاربة الاجرائية لدراسة الملف الائتماني :نلخص إجراءات إعادة الجدولة في المخطط التالي:

اولا طلب المبرر وعنصر الافصاح : يقدم المقترض طلبا رسميا يتضمن تقريراً مفصلاً حول الأسباب الموضوعية للتعثر

ثانيا التحليل المالي التشخيصي :تقوم مديرية القروض والمخاطر بالوكالة بدراسة القوائم المالية أو الكشف وتدقيق الضمانات القائمة لتقييم الجدارة الائتمانية المستقبلية

ثالثا: قرار اللجنة الائتمانية :يصدر القرار بالموافقة أو الرفض بناءً على تقدير احتمالية الاسترداد ومستوى المخاطر المصاحبة لمدة الزمنية الجديدة

الشكل 05: يمثل إجراءات إعادة جدولة القرض

6- الأسباب الرئيسية لعدم سداد القروض المصرفية :

في الأدبيات الاقتصادية والمالية تصنف هذه الأسباب الى ثلاث مجموعات رئيسية وهي : الأسباب المتعلقة بالبيئة الاقتصادية , الأسباب المتعلقة بالسياسات المصرفية ذاتها , وأسباب مرتبطة بالمقترض

❖ الأسباب المرتبطة بالبيئة الاقتصادية

تتأثر بقدرة المقترضين على السداد بشكل مباشر بالدورة الاقتصادية وتغيراتها من :

- ركود اقتصادي يؤدي تراجع النمو الاقتصادي الى انخفاض الطلب العام مما يقلل من أرباح الشركات ويزيد من معدلات البطالة وبالتالي تضعف القدرة المالية للأفراد والشركات على حد سواء
- تقلبات أسعار الفائدة أي في حال القروض ذات الفائدة المتغيرة , فإن رفع البنك المركزي لأسعار الفائدة لمواجهة التضخم يؤدي تلقائيا الى زيادة عبء الدين على المقترض
- التضخم يؤدي المرتفع الى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين وزيادة تكاليف الانتاج للشركات , مما يقلل من الفائض النقدي الموجه لسداد الأقساط

❖ الاسباب المرتبطة بالمقترض

تتعلق بالوضعية المالية والادارية للعميل نفسه ونذكر منها :

- انحراف الهدف المالي والاستثماري : توجيه أموال القرض لتمويل احتياجات شخصية أو مشاريع أخرى غير تلك التي شرع لها القرض مما قد يسبب ضعف في التدفقات المالية أو تأخرها
- ضعف الكفاءة الإدارية والفنية للمشروع : يؤدي سوء ادارة المشروع وغياب التخطيط المالي الى فشل المشروع وبالتالي التعثر في التسديد
- الرفع المالي المفرط : إقدام المقترض على الاقتراض من عدة جهات مصرفية في آن واحد , مما يجعل إجمالي التزاماته تفوق طاقته الاستيعابية المالية
- توافق موعد التسديد مع المناسبات الدينية والخاصة مما يؤدي الى تأخير التسديد و تعثره
- نسيان موعد التسديد لكثرة الانشغال المقترض

الاسباب المرضية للمقترض التي تحول دون تسديده للديون

- كون المقرض في عطلة الامومة ويصعب عليه تحصيل القسط في هذه الفترة لتأخر الراتب
- أو وفاة المقرض و صعوبة تسديد على ورثته

7-التوصيات لتقليل أخطار عدم سداد القروض البنكية

يستخدم البنك الوطني الجزائري استراتيجية متكاملة تبدأ من لحظة دراسة طلب القرض وتستمر حتى تسديد كافة الأقساط المالية ,ويمكن حصرها في المجالات التالية :

- ✓ الاجراءات الوقائية :قبل منح القرض
 - يقوم البنك بدراسة و تحليل الملاءة المالية للعميل بشكل عميق ومنه استنتاج التدفقات النقدية المتوقعة
 - تفعيل سياسة الضمانات : اشتراط ضمانات عينية قوية وسهلة التسييل تناسب قيمتها مع حجم القرض وتغطي احتمالات انخفاض الاسعار
 - تنوع المصادر الائتمانية :تجنب تركيز القروض في القطاع الاقتصادي واحد
- ✓ المتابعة الميدانية والرقابية :أثناء فترة القرض
 - المتابعة الميدانية المستمرة :تنظيم زيارات دورية لمقر نشاط المقرض لمراقبة سير العمل والتحقق من أن الأموال الممنوحة تستخدم فعليا في الغرض المخصص لها وليس مجالات أخرى
 - مراقبة المؤشرات المالية :إلزام المقرض بتقديم قوائم مالية دورية للكشف المبكر عن أي تدهور في السيولة
 - تفعيل أنظمة الانذار المبكر : الذي يقوم برصد أي علامة تدل على تعثر محتمل من تأخير العميل في سداد الفوائد و تراجع حركته الحسابية
- ✓ الإجراءات العلاجية واسترجاع القروض المتعثرة :عند ظهور بوادر التعثر
 - جدولة الديون : في حال التعثر الناتج عن ظروف مؤقتة و خارجة عن إدارة العميل ,إذ يمكن تعديل شروط القرض لتخفيف العبء المالي عنه
 - التسوية الودية :السعي الدائم للوصول الى حلول توافقية مع العميل أو الكفلاء قبل اللجوء الى القضاء , مما يوفر الوقت والتكاليف
 - تفعيل الصارم للضمانات والمسار القانوني : إذا ثبت عدم جدية العميل أو استحالة تسديد الأقساط المترتبة عليه يتم الانتقال سريعا لتنفيذ العمليات على الضمانات المرهونة ومباشرة الاجراءات القضائية لحماية أموال البنك

خلاصة الفصل :

سمح التربص الميداني في البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية 291-292 ، تم تقديم صورة واضحة مكتملة الأركان حول الإجراءات المتبعة في تقليل مخاطر التعثر المالي ، من خلال تطبيق استراتيجية المتابعة الميدانية الدورية والضمانات سعيًا منها لإرضاء جميع الزبائن من جهة ، والمحافظة على السيولة المالية من جهة أخرى لضمان دوران السيولة المالية في عجلة مستمرة بين المودعين الاموال والمقترضين من ذات الوكالة البنكية .



الخاتمة :

من خلال دراستنا لموضوع دور المتابعة الميدانية والضمانات في تقليل مخاطر عدم سداد القروض البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية نخلص في نهاية هذا البحث الى عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها بدءاً من اختبار الفرضيات :

حيث تم إثبات الفرضيات المطروحة والتي مفادها المتابعة الميدانية المستمرة للزبون قبل وبعد منح القرض تساهم بشكل كبير في إكتشاف المبكر لتعثر السداد حيث تبين أن الزيارات الميدانية التي تنظمها وكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية تتيح المراقبة المستمرة للاستخدام الفعلي للقرض في الواجهة المخصصة له .

إن نوعية الضمانات المطلوبة وقيمتها تشكل الخط الدفاعي الاساسي لاسترداد أموال البنك في حال التعثر أو العجز إلا أنها ليست بديلا عن الملاءة المالية لزبون وقدرته على السداد نظراً لصعوبة تسييل القانوني للضمان في البيئة المحلية

النتائج الأساسية :

أظهرت الدراسة أن الوكالة البنك الوطني الجزائري بغرداية تعتمد على استراتيجية وقائية تركز على المتابعة الميدانية الدورية و هو ما يتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي في المنطقة الذي يعتمد كثيرا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتجارية المحلية ,

أي ان المتابعة الميدانية والضمان آليتان متكاملتان تعملان مع تقليل مخاطر عدم سداد الى أدنى مستوياتها , مما يساهم سلسلة دوران السيولة المالية في البنك الوطني الجزائري بوكالة غرداية من المودعين الى البنك ثم الى المقترضين ثم ترجع للبنك في عجلة دورية مستمرة تضمن التنمية المستدامة

التوصيات :

ضرورة تحديث وتطوير أساليب المتابعة الميدانية من خلال ادراج تكنولوجيا الرقمنة والانظمة الذكية وعدم الاكتفاء بالمتابعة المكتبية

تفعيل نظام الإنذار المبكر لتصنيف القروض قبل الوصول الى مرحلة التعثر

تنوع الضمانات وعدم الاعتماد على نوع واحد منها مع التقييم الدوري لقيمتها السوقية

وضع سياسة ائتمانية واضحة تحدد معايير منح القروض ومتابعتها و استرجاعها بشكل صريح

آفاق المستقبلية للبحث :

تفتح هذه الدراسة المجال لبحوث مستقبلية لدراسة محاور عديدة تصب في مجال منها:

دراسة أثر التكنولوجيا المالية في تطوير أنظمة المتابعة الميدانية وتحسين جودة الخدمات البنكية

قياس مدى انسجام منظومة الضمانات الجزائرية مع معايير لجنة بازل الدولية

دور الشركات ضمان القروض في تقليص عبء الضمانات على المؤسسات الناشئة وتأثيرها على معدلات السداد



المصادر والمراجع :

الكتب :

- عبد الكرين احمد قندوز ، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد (09) ، 2012 ، ص 13.
- ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ، إدارة البنوك التجارية : ط 2 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص 444.
- حمزة محمود الزبيري ، إدارة المصارف إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، ط 1 ، مؤسسة الوراق ، عمان ، 2000 ، ص 174.
- محمد مطر ، التحليل المالي والإئتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000 ، ص 360.
- عبد المطلب عبد الحميد ، ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية " أزمة الرهن العقاري " ، بدون طبعة ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، 2009 ، ص 21.
- ¹ محمد أحمد الأفندي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، ط 01 ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، الأردن ، 2017 ، ص 326.
- فريد صالح ، موسى نصر ، المصرف والأعمال المصرفية ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت 1969 ، ص 186.

المجلات العلمية :

- عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين ، إيمان انجرو ، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عملية الإقراض المصرفي على المصرف الصناعي السوري مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (28) العدد (03) ، 2006 ، ص 194.
- صالح طاهر زرقان ، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية ، دراسة تطبيقية على عينة من البنك التجارية الأردنية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العراقية ، العدد 23 ، 2010 ، ص 14.
- ثامر علي النويران ، إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي " دراسة مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية " ، مجلة إضافات اقتصادية ، المجلد 05 / العدد 02 (2021) ، جامعة شقراء (المملكة العربية السعودية) ، ص 112.

- نوال بن عمارة ، "ادارة المصارف في المشاركة " الملتقى العلمي حول : الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، يوم 20-21 اكتوبر 2009 ، ص 02.
- الاطروحة والمذكرة :
- حفيان جهاد ، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية دراسة استيعابية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح -ورقلة ، 2012/2011 ، صفحة 3و4.
- خطيب منال ، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطر بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حلب ،سوريا ،2004 ،ص 04.
- بن خليفة حدة ، إدارة مخاطر عدم السداد في البنوك التجارية دراسة حالة بنك التنمية المحلية - وكالة غرداية - خلال (2011-2014) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة غرداية،2015/2016 ، ص12.
- ايمان غيلاقي ، اثر مخاطر الائتمان على الاداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2014/2017 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، 2018/2019 ، ص9.
- هيال عادل ، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 03 ، 2011/2012 ، ص 45.
- دعاء محمد زائدة ، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني ، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ،كلية التجارة ،الجامعة الاسلامية ،فلسطين ، ص 47.
- بشينة نعمة ، واقع القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة قالمة " واثرها على آدائه المالية للفترة 2017-2020 ، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة ، 2019/2020 ، ص 5.

- ابراهيم حسناء ,عبيدي روميضاء, دور نظام الرقابة الداخلية في ادارة مخاطر القروض المصرفية (دراسة حالة بنك التنمية المحلية -وكالة قالمة) مذكرة ماستر جامعة 8ماي 1954قالمة , 2021-2022, 174صفحة
- بركاني كريمة ، دور الضمانات البنكية في التقليل من القروض المتعثرة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية -بعين البيضاء ، مذكرة مكملة نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة أم البواقي ،2015/2016، ص3.
- قندول سارة ، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة عبد الحميد ابن باديس ، 2014 / 2015 ، 43
- فطيمة بوالطمين ولىاء بن صابرة ، إجراءات تسيير الضمانات البنكية في البنوك التجارية دراسة ميدانية ببنك الجزائر الخارجي وكالة جيغل -048- ،مذكرة مقدمة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيغل - ،2016/2017، ص 47.
- آسيا قاسيمي ، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك ، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بوقرة بومرداس ، 2009/2010 ، ص 92 .
- زياد رمضان ،خالدي ثامر ، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية ، رسالة دكتوراه في العلوم في القانون الخاص ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة وهران -2- محمد بن أحمد ،2017/2018، ص80.

المراجع الالكترونية :

- براق محمد وبن عمر خالد ،القروض البنكية المتعثرة : الاسباب والحلول ،منشورات اعلامية والدولية ، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ، 22ديسمبر 2013
- http://hdl.handle.net/123456789/3333، ص7



الملاحق

الملحق 01: يمثل استمارة معلومات العميل المرفقة بملف دراسة منح القرض

Banque Nationale d'Algérie  **البنك الوطني الجزائري**

**FICHE CONNAISSANCE CLIENT
COMEX
« Commerçant Personne Physique »**

DATE : 28/04/2025

Agence domiciliaire : Ghardaïa « 291 »

Identifiant Client : 0029109139

Identification :

Nom : ...

Prénom (s) :

Date de naissance : **21/04/1967** Lieu de naissance : **GHARDAIA - GHARDAIA**

Fils (le) de **MOHAMED** et de **FATNA**

Pièce d'identité n° : délivrée le **21/09/2016** ... Par **APC GHARDAIA – GHARDAIA**

Adresse fiscale : **GHARDAIA WILAYA DE GHARDAIA**

RC n° Du **28/01/1996**

Activité (s) : **ETBP**

Coordonnées :

N° téléphone :

Adresse mail :/.....

Expérience professionnelle :

.....

Situation patrimoniale :

Mon patrimoine est constitué de :

- Recette de l'activité
-
-

L'origine des fonds :

- Générés par l'activité déclarée ou autres activités (à préciser),
- Emprunts contractés à titre privé (préciser l'identité du ou des bailleur(s) de fonds)
- Autres ressources (à préciser)

Prévisions de recettes ou de revenus annuels :

.....

Prévision de fonctionnement de compte

X Virements ☐ Retraits espèce ☐ Versements espèces

1/2

الملحق 02: يمثل استمارة معلومات العميل الجزء الثاني

☒ Encaissement et paiement de chèques	☐ Emission de chèques de banque
Autres – Préciser :	
Prévision du volume d'affaires :	
Désignation d'un mandataire : ☐ Oui ☒ Non	
Si oui, l'identifier	
<u>ENGAGEMENT</u>	
Je m'engage solennellement vis-à-vis de la Banque Nationale d'Algérie :	
☒ Sur la sincérité de mes déclarations,	
☒ A agir à mon nom et pour mon propre compte (bénéficiaire effectif) de toutes les opérations et transactions effectuées sur mon compte ouvert sur vos livres.	
☒ A justifier tout changement dans la nature des transactions réalisées ou augmentation significative dans la fréquence ou l'importance de ces dernières.	
☒ A fournir, à l'entrée en relation et tout au long de cette dernière, des documents et des informations fiables, exacts, réguliers et sincères.	
A GHARDAIA , le 28/04/2025	
Signature et cachet du client	
Visa du Chargé de Clientèle	
2/2	

الملحق 03: يمثل رسالة الإعذار الاولى المرسلة من طرف البنك الى العميل

غرداية في: 20205/04/13

البنك الوطني الجزائري

شركة مساهمة

برأسمال 300.000.000.000.00 دج

8 شارع ارنستو شي غيفارا الجزائر

س.ت الجزائر 66 B 242

وكالة غرداية "291"

المرجع: 2024/

إلى السيد:

الموضوع: اذار بالدفع

من اجل تسوية وضعيتكم المدينة لحسابكم والتي تقدر بـ: دج والذي

يمثل استحقاق حل اجله بتاريخ 2025/04/06

وعلى إثر ذلك فإننا نعذركم بالمسارعة لتسوية هذه الوضعية في مهلة خمس عشرة يوما اعتبارا من تاريخ الوصول.

وفي حالة عدم الاستجابة سوف يكون البنك مضطرا لفسخ الاتفاقية المبرمة واتخاذ الإجراءات اللازمة وبالتالي نطالبكم بتسوية وضعيتكم

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

مدير الوكالة:

الملحق 04: يمثل رسالة إعداد قبل المتابعة القضائية للعميل



الملاحق

الملحق 05: يمثل رسالة حجز اموالك العميل لدى الغير

 **البنك الوطني الجزائري**
Banque Nationale d'Algérie

شركة مساهمة ذات رأس مال 150.000.000.000,00 دج
المقر الرئيسي 8 شارع أرستقوسا شبي قيفارة الجزائر
السجل التجاري الجزائري 00 / ب / 0012904

.....

المديرية الجهوية للاستغلال
وكالة رمز 00.....
الكائن مقرها بـ

..... في ... / ... / 2024

• المرسل اليه مدير المركز الوطني لصكوك البريدية
البنك الفلاحي والتجاري
الجزائر العاصمة

الموضوع: حجز ما للمدين لدى الغير

ضد:
سيدي،
لنا الشرف أن نحيطكم علما أن بنكنا دائن لـ:
السيد: المولود في: / / بـ ولاية
العنوان: ولاية
بمبلغ يقدر بـ: دج (المبلغ بالأحرف).
X رقم الحساب:

وعليه نعارض بصفة قطعية بموجب هذا الطلب، على أن تدفعوا بين أيدينا كل مبلغ أو سندات أو قيم أيا كانت التي قد تمتلكونها أو ستمتلكونها لحساب المدين المذكور أعلاه أو التي قد تكونوا مدينين بها تجاهه لأي غرض أو أي سبب كان.

نحيطكم علما:
- بأن هذا الحجز لما للمدين لدى الغير قانوني ومقبول شكلا، تطبيقا لأحكام المادة 139 من الأمر رقم 09.23 المؤرخ في 2023.06.21 المتعلق بالنقد والقرض.

- أنه من أجل ضمان استيفاء تسديد مبلغ الدين المذكور أعلاه والذي تم تحديده بصفة مؤقتة بما فيه من أصل وفوائد ومصاريف وملحقات الراجع للارتفاع والانخفاض.

وعليه نطلب منكم إدلاءنا بالتصريح الإيجابي أو السلبي وفق ما هو منصوص عليه قانونا وإبلاغنا عند الحالة بكل حجز لما للمدين لدى الغير سابق منتج لأثاره إلى هذا اليوم.

تقبلوا منّا، سيدي فائق عبارات الاحترام والتقدير.

..... التسمية باللغة اللاتينية:

البنك الوطني الجزائري
مدير الوكالة

رقم الحساب البريدي: لله كالة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique Et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère De L'Enseignement Supérieur Et De la recherche Scientifique

جامعة غرداية



Université de Ghardaïa

Faculté des sciences Economiques, Commerciales et
sciences de Gestion

Département Sciences économiques

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

غرداية يوم: 2026/06/06

شهادة تصحيح مذكرة

يشهد الأستاذ: طويطي مصطفى. بصفته عضو لجنة مناقشة (الصفة في اللجنة).. مشرفاً

بأن الطالب :

الإسم واللقب : جقاوة أيوب ؛ رقم التسجيل : 39469812

المستوى الدراسي : ثالثة ليسانس ؛ التخصص : إقتصاد نقدي ومالي

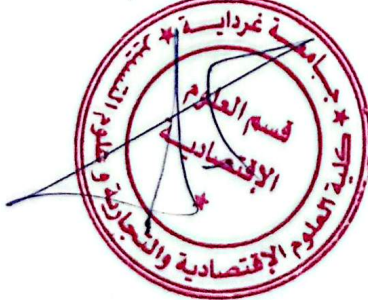
تاريخ المناقشة: 2026/06/01

عنوان المذكرة: دور المتابعة الميدانية والضمانات في تقليل مخاطر عدم سداد القروض دراسة ميدانية في
البنك الوطني الجزائري لولاية غرداية .

يشهد بأن أن الطالب : المذكور أعلاه قد إلترم : بجميع الملاحظات وقام (ا) برفع التحفظات المقدمة له (ما) من طرف
لجنة المناقشة وأن المذكرة قابلة للإيداع النهائي على هذا النحو.

إمضاء الأستاذ المكلف (ة): بمتابعة التصحيح

رئيس القسم



م. طويطي مصطفى
جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، القطب الجامعي رقم 01، جامعة غرداية، المنطقة العلمية، ص ب 455 غرداية، 47000، الجزائر

الهاتف / الفاكس : 21 25 81 29 (0) 213 / +213 (0) 29 25 81 09 الموقع الإلكتروني للكلية: <https://fsecg.univ-ghardaia.dz>

إيميل الكلية: fsecg@univ-ghardaia.dz إيميل قسم العلوم الاقتصادية: sciences.economiques@univ-ghardaia.dz